

وبعد فهذه مجالة مقتضبة أردت بها أن أثير عواصف الأفكار لا أن أقول القول الفصل . علي أنها قد تؤثر بعض التأثير في توجيه تيار الإصلاح بين ضفتيه .

علي مصطفى مشرف
الأستاذ بمدرسة المعلمين العليا

مذكرة مجلس نقابة المعلمين

عن مشروع زيارة المصروفات المدرسية

هذه صورة المذكرة التي وضعها مجلس نقابة المعلمين عن مشروع زيادة المصروفات المدرسية وقدمها وفده الي كل من حضري صاحب المعالي وزير المعارف العمومية وصاحب السعادة وكيلها . وبسرنا أن نقول إنها كان لها أحسن وقع في نفوس الناس وعند أولى الامر .

١ يرى المجلس من الضروري ان يتبين الاسباب التي حملت وزارة المعارف على مشروعها هذا وأن يضع هذه الاسباب موضع البحث ليرى وجه الحق فيها .

٢ والمستند الوحيد عن هذا بين ايدينا هو بيان الوزارة الذي اصدرته توضيحا لمشروعها وهذا البيان صريح في انهم دافع على زيادة المصروفات هو مارأته وزارة المالية - بعد أن وازنت بين متوسط ما يدفعه الطالب في كل مدرسة وما يصرف عليه فعلا - من ان التعليم في هذه المدارس يكلفها

تفتات باهظة .

وقميا عدا هذا نليس في البيان اسباب تعليمية فنية تقدمها وزارة المعارف
سوي ما يستشف من ثنايا المشروع من أن الوزارة ترى واجبها الاساسي
تعميم التعليم الاولي لهذا اتجهت الى تخفيف العبء الذي تتحمله في ابواب
التعليم الاخرى لاقبل حد مستطاع .

كما انه من المحتمل ايضا ان يكون ازدياد عدد المتخرجين من المدارس
عاما فعاما وعدم صلاحهم بوجه عام لغير الوظائف العامة المحدودة قد
جعلها تفكر في زيادة المصروفات ليكون صمام أمن يمنع من ضغط المتخرجين
على الوظائف وليصرف الناس عنها الي ابواب الحياة الانتاجية الاخرى

٣ فاما ان تفتات التعليم باهظة فهذا آخر ما كنا ننتظر ان نسمعه من
حكومتنا التي لا تخصص للتعليم من ميزانيتها العامة الا كسر اضيلا لا يعدل
في ضالة ما تنفقه أفقر دول الارض المتمدينة . والاحصاءات التي اوردها
الوزارة لا تقوى حجتها غلظت ورض ان التعليم باب صرف لا مورد ربح . اما
الذي يجب ان يستند اليه في هذا الشأن فهو احصاءات من نوع آخر . فكنا
نود ان نعلم ما يذفه كل متعلم في المدارس التي تقابل مدارسنا المالية
والثانوية وسواها في الممالك المتمدينة الاخرى . تلك الممالك التي لا
يحتاج الاقبال على التعليم فيها الى ما يحتاج اليه في بلادنا من وسائل الترغيب
والتشويق . وكنا نود ان نعلم نسبة ما يخصص للتعليم العالي والثانوي في
البلاد الاوروبية والامريكية الى مخصصات التعليم عامة مبلغ ما تنفقه الخزانة
العامة في كل من تلك الممالك على الطالب الواحد دلي ما هناك من
سمو الروح العام وتنافس كبار المترين في الهبات والتبرعات الجسيمة

للتعليم بما لا نظير له هنا . لعل هذه الاحصاءات لو ذكرت لكات حكما صادقا علي المشروع وبرهاننا على عدم وجاهة الاعتبار الذي نحن بصده . ولنضرب بعض الامثلة لتبين الفرق بين مصاريف التعليم في البلاد الاخرى والمصاريف التي تريد الوزارة ان تتقاضاها حسب المشروع الجديد :

في الولايات المتحدة : التعليم الثانوي كالتعليم الابتدائي مجاني للجميع . واما مصاريف التعليم العالي في الجامعات الحكومية فتختلف باختلاف الولايات فهي تبلغ ٦ جنيه في العام في كل من جامعات كنساس ، مسوري ، فبراسكا وتبلغ ١٥ جنيه في جامعة الينوا و ١٦ جنيه في جامعة ابورا و ١٨ جنيه في جامعة مينسوتا و ٢١ جنيه في جامعة هيو و ٢٢ جنيه في جامعة ميشيجان و ٣٠ جنيه في جامعة كليفورنيا . (كل هذا باعتبار الجنيه يساوي خمسة دولارات) .

في بريطانيا : تبلغ مصاريف الدراسة في « كلية الملك » بلندن ١٨ جنيه في العام لطالب الحقوق بما في ذلك مصاريف المكتبة والالعب واتحاد الكلية وتبلغ ٣٠ جنيه لطالب الاداب و ٣٥ جنيه لطالب العلوم او الطب وتبلغ المصاريف في جامعة ديلز ١٥ جنيه في العام لطالب الاداب و ٢٠ جنيه لطالب العلوم و ٢٢ جنيه لطالب الطب .

في فرنسا : تبلغ مصروفات التعليم في احسن مدرسة ثانوية حكومية (ليسيه) بمدينة ليون من ٢٦١ - ٤٠٥ فرانكا في العام حسب التفرقة (أي من ٣ جنيه الي ٤٤ تقريبا حسب سعر القطم الحالي) ولا تختلف المصاريف في المدن الاخرى عن هذا كثيرا وتناسب مصاريف التعليم في الجامعات مع هذه القيم .

٤ واما ان يكون الدافع على المشروع رغبة الوزارة في ان تحصر جهودها

في تعميم التعليم الاولي وتحديد مساعدتها للمدارس الراقية الاخرى بالمحال
 المجانية القليلة التي خصصتها للممتازين من ابناء الفقراء فأمر فيه نظر. حقيقة
 ان تثقيف الشعب ثقيفا عاما واجب اساسي على كل حكومة ونحن نطالب
 وزارة المعارف بأن تتخذ من الوسائل لذلك ما تراه اسرع ايصالا وان تهبه
 أكبر عنايتها ولكن هذا لا يخلطها من تعهد التعليم الراقى في ادواره المختلفة
 بما يقويه وينمضه ويزيد في الاقبال عليه وييسر سبيله لكل راغب . فكما
 ان من واجب الدولة تنوير السواد من الناس باعدادهم ليكونوا الايدي
 العاملة فيها فان من واجبها الذي لا يقل عنه اهمية ان تعد النفوس المفكرة
 ليكون منها القادة لهذا السواد والخزانة العامة يجب أن تعين على تحقيق
 الغائبين على ان الحكومة قد ترفع حجتها بما تورده من ان هذه المدارس
 الراقية ستجد كفايتها من الطلاب من موردين

اولهما - القادرون على دفع مصروفاتها

ثانيهما - الفقراء الذين يتمتعون بالمجانة فيها

فن الضروري ان تصل الى تحديد هذين الصنفين من المتعلمين الذين
 سيحصر فيهم التعليم الراقى وتبعا لذلك ستحصر فيهم قيادة الامة
 وتسم مراكزها العالية والهيمنة على شؤونها العامة في المستقبل

أما القادرون على دفع المصروفات فليس بمعجزنا أن نتبين أنهم
 سيكونون أبناء الطبقة الغنية فاننا اذا قدرنا للأب الواحد في المتوسط
 ثلاثة أبناء يربهم في المدارس المختلفة ويدفع لهم ما تطلبه الوزارة من
 المصروفات الرسمية وما يتبع ذلك من المصروفات غير الرسمية كتكاليف
 المذكرات وأثمان الكتب الخارجة التي تشير اليها الاساتذة وأجور الالتحاق

ومصاريف الحفلات والالاماب والرحلات والمكاتب وغير ذلك من
المصروفات اتبينا الى أن تربية هؤلاء الابناء مستقتضى من أبيهم مالا يقل
عن ١٥٠ جنيه سنويا .

فاذا روعي أن مصروفات تعليم الابناء لا يصح أن تتجاوز خمس ايراد
الفرد تبين لنا أن رب الاسرة في هذه الحالة لا يستطيع تربية أبنائه في
مدارسنا المصرية الا اذا كان ايراده السنوي ٧٥٠ جنيه . ولا شك أننا
لن نجد هذا بين الصغار والمتوسطين من الموظفين أو المحامين أو الاطباء
أو الملاك بل يجب أن نبحت عنه بين ذوى الثروة الواسعة .

وهكذا يحرم التعليم الراقى أبناء الطبقة المتوسطة تلك الطبقة التي
تعتبر بحق السلسلة الفكرية للأمة والتي هي أشد الطبقات رغبة في التعليم
واحساسا بالحاجة اليه ومنها تستمد الأمة أكثر عناصر الكفاءة والنبوغ .
أما الحال المجانية فهي الآن قليلة لا تكاد تذكر ولا نذري الى أي
حد سيتسع مداها إذ لم يبد من الوزارة تصريح يمدد ذلك بجلاء . على أنه
لا ينتظر التوسع فيها لدرجة تسد حاجة الطبقات الفقيرة والمتوسطة . والحق
أننا لا يكفينا لرعاية حق هذه الطبقات أن ترجع الحكومة الى المصروفات
المدرسية الاولى بل نزيد فنطلب أن يوجد نظام نصف المصروفات يتمتع
به أبناء الطبقة المتوسطة في حالات خاصة كتعدد الابناء لوالد واحد
وكانخفاض الأيراد عن حد معين .

أفي الوقت الذي تملو فيه الصيحة في ممالك كثيرة مغالبة مجانية
التعليم الثانوى وتعميمه تزيد نحن في مائتفاحاه تمنا له وتثقل خطاه بفيود
جديدة .

أفي الوقت الذي تستفتح البلاد فيه عهدا جديدا ترجو من وراءه
النور والعرفان يضمن بهذا النور ويباع بأعلى الأمان .

أفي الوقت الذي تسخر فيه الحكومة على أبواب كثيرة من أبواب
الصرف قد لا تبدو الحاجة ماسة اليها تبخل على التعليم وتمسك يدها في
الصرف عليه . وهل هي بالغة بتوفيرها شيئا يس أو يؤثر فيما ينبغي من
تعميم التعليم الأولى . كلا بل سيكون أثرها ضميما فيما تريده ولكنه مضمن
للآباء صادلهم عن تربية الأبناء

هـ ولننظر الى الاحتمال الآخر الذي قد يكون حمل الوزارة على وضع
هذا المشروع وهو أنهارأت المدارس تخرج فوق ما يكفي الوظائف العامة
فبحشت عن وسيلة لتقليل عددهم . فالحق أن ما نرى من زيادة متخرجي
مدارسنا العالية عن حاجة البلاد وليس الا زيادة وهمية فرافق البلاد تتطلب
أضماف عددهم ولكن من نوع غير نوعهم والا فلماذا تلتس عضد الا جانب
في كل ماجل أو صفر من شؤوننا الفنية ؟

فانصراف الشبان الي وظائف الحكومة لا يصح أن يكون سببا لتقليل
عدد طلبة المدارس العليا وتضييق التعليم بل ينبغي أن يؤدي الى تغيير نوع
التعليم وتعديل مناهج الدراسة تعديلا يكفل تخرج شبان يقدرون العمل
الحر ويجدون فيما تعلموه العدة الكافية له فيشقون لانفسهم الطريق في الحياة
العملية على أنه اذا كان لا بد من تقليل عدد الطلبة ونحن لانقر ذلك بحال -
فالمعقول أن العنصر الذي يبعد ويحرم يكون هو العنصر الاقل كفاءة
واستعدادا لا الاقل مالا وأضعف موردا . كان من الممكن أن يرفع مستوي
التعليم وتزاد مادته ويدقق في محاسبة الطلبة في كل خطوة من خطواته

فيتخلف كل عاجز ويواصل كل كفاء قادر ويتجهتى مايراد من القلة ولكن مع كسب جديد وهو أن هذا القليل ممتاز كفاء أجاده الله وأتقنه .
 ٦ . من أجل هذا كاه نطلب الى الوزارة أن تعيد النظر في مشروعها وتنقص المصروفات المدرسية الى حد يحملة أبناء الطبقة المتوسطة وترعى هؤلاء بعناية خاصة فتوجد نظام نصف المصروفات لمن تمدد أبناؤه الذين يربهم ومن هبط ايراده عن حد معين وتوسع في المجانية فترفع نسبتها الى مالا يقل عن ٢٠٪ من عدد تلاميذها حتى يتسنى لكثير من أبناء الفقراء ورود مناهل العلم فلا تغير كفاءتهم وتحرم البلاد منها . وليس مايصرف في هذا الباب مالا مضيعا . بل هو مجد مبتني وغرس جناه خير وبركة للبلاد .
 وفقى الله رجالنا الماملين الى السداد

اخبار التعليم

قواعد الامتحانات العامة الاميرية

١ - المذكرة التوضيحية

« حلت سنة ١٩١٩ والامتحانات الملحقه لا يعرف منها في هذا القطر سوى الامتحان الملحق بامتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان المنوه عنه في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٣ والقرار الوزاري رقم ١٧٤٨ الصادر بشأنه ولكن نظراً لظروف الاستثنائية التي حدثت في ذلك العام عقدت امتحانات ملحقه وقتية وكان المفهوم أن هذه الامتحانات مرهونة بأسبابها فلا يتكرر عقدها متى زالت تلك الأسباب »
 « على أنه حدث أن تكرر عقد الامتحانات الملحقه في السنوات الثانية وتعددت أنواعها فبدلاً من أن تقتصر على الامتحان الملحق (الصادر بشأنه قانون رقم ١٢ لسنة